المصـــــدر : الوطن السعودية
التـــاريخ : 05-03-2006 العـــدد : 1983
الصفحـات : 24 المسلسل : 153

السعودية تتجه للصين والهند

هامش في بالتك

المصـــــدر : الوطن السعودية
التـــاريخ : 05-03-2006
الصفحـات : 24
العـــدد : 1983
المسلسل : 153

صنف البعض زيارة الملك السعودي عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود في شهر يناير للصين والهند بأنها تحول استراتيجي للسياسة الخارجية السعودية مجادلين بأنها تشكل حقبة جديدة. وكانت الرحلة التي شملت أيضاً ماليزيا وباكستان مهمة من الناحية الاستراتيجية وربما أنها تمثل نتائج مهمة طويلة المدى.

تطوير العلاقات السعودية – الصينية: حقيقة أن الصين كانت المحطة الأولى لزيارة الملك تعني الكثير ليس فقط ازدياد الشأن الصيني الدولي السياسي فحسب بل أيضاً نمو العلاقة الحميمة بين البلدين. فقد عملت الصين بجد لتحسين علاقاتها مع السعودية المُصدِّر الأكبر للبترول العالمي، فقد قررت الدولتان إقامة علاقة استشارية دبلوماسية طبيعية عام 2004م في نفس الوقت الذي وقعت فيه شركة الصين الحكومية للنفط "سنوبك" للتنقيب عن الغاز في الربع الخالي السعودي الشاسع، وقد أتت زيارة الملك عبدالله بعد محادثات الصين الرسمية الأولى مع دول أوبك في ديسمبر. من المفيد أن نذكر أن علاقات السعودية مع الصين أخذت في الازدهار.

فبينما برزت الصين كأبرز زبون للسعودية تناقص التصدير النفطي السعودي لأمريكا بعد ارتفاعه عام 2002م حيث وصل 1.7 مليون برميل في اليوم. فقد مثل النصيب التقليدي السعودي من سوق النفط الأمريكي عاملاً مهماً في علاقات السعودية الاستراتيجية مع الولايات المتحدة وهي علاقات يعتقد أنها تعرضت للضعف الآن وخصوصاً بعد أحداث هجمات 11 سبتمبر وحرب العراق.

ووصف المحللون القضايا المرفوعة ضد السعودية في أمريكا بأنها سياسية وأنها ابتزاز مالي يهدف إلى إضعاف قوة الاقتصاد السعودي، كما أن السعودية رفضت السماح للقوات الأمريكية باستخدام قواعدها لضرب العراق. وربما ساهم عدم شعبية الولايات المتحدة في العالم العربي في إضعاف القبضة الأمريكية على اقتصادهم.

وقد أطلق البعض على الوضع الحالي للعلاقات السعودية – الأمريكية "الخاصة" كأحد التغيرات المهمة التي تحدث في سوق النفط. ويفترض أن الصين التي برزت كقوة صاعدة سياسياً واقتصادياً وذات اهتمام قليل بالشؤون الداخلية للآخرين قد بدت خياراً أكثر جاذبية للسعودية. وبالإضافة إلى ذلك فإن كونها شبكة لتصدير النفط حتى عام 1995م فإن الصين قد برزت كثاني أكبر سوق عالمي للنفط بعد الولايات المتحدة، وهناك تقديرات تقول إن 95٪ من النفط المستورد للصين يحلول عام 2010م سيأتي من الشرق الأوسط. ويعتمد الاقتصاد الصيني السريع النمو على الواردات البترولية والمنتجات البترولية والتي تأتي ما نسبته 51٪ منها من دول الخليج.

الشهية الصينية المستمرة للنفط ستزداد في السنوات القادمة وسيزداد اعتمادها على مصادر الطاقة الشرق أوسطية أكثر.

الصادرات الصينية لدول الخليج ازدادت أيضاً في السنوات القليلة الماضية وقد برزت السعودية تحديداً كمستثمر رئيسي في الصين. فشركة أرامكو قد ساهمت بمبلغ 750 مليون دولار من المبلغ الإجمالي البالغ 3 مليارات دولار خصصت لاستثمار بناء مجمع بتروكيميائي في إقليم فوجيان في جنوب شرق الصين والذي سيعالج 8 ملايين طن من البترول السعودي. ويعتزم عدد من أعضاء أوبك ومن ضمنهم السعودية والكويت بناء مصفاة جديدة في جوانتزهو عاصمة إقليم جوانغدونغ الصيني ضمن استثمار إجمالي مقداره 8 مليارات دولار. ولذلك فإنه ليس مفاجئاً أن يقرر الملك عبدالله أن يبدأ جولته بالصين أولاً. وقد كانت جولته الآسيوية هي رحلته الأولى خارج الشرق الأوسط منذ توليه مقاليد الحكم في شهر أغسطس كما أنها الزيارة الأولى لحاكم سعودي للصين منذ أن

أقام البلدان علاقات دبلوماسية عام 1990م يمثل النفط السعودي 17٪ من النفط الصيني المستورد وقد ازداد التبادل التجاري بينهما بمقدار 59٪ عام 2005م ليصل إلى 14 مليار دولار. فالسعودية تشكل أكبر شريك تجاري للصين في المنطقة بين غرب آسيا وشمال إفريقيا، واليوم تشكل الصين المستورد الرابع السعودي وخامس أكبر مصدر أما السعودية فتشكل عاشر أكبر مستورد وأكبر مورد للبترول. وبعيداً عن العلاقات الاقتصادية المتنامية بشكل سريع فإن السعودية والصين قد طورتا علاقاتهما العسكرية منذ أواسط الثمانينيات وهي علاقات ثنائية لم تلق الكثير من الاهتمام (العالمي). ويذكر أن السعودية استوردت من الصين صواريخ سي إس إس –2 البلاستيكية ذات المدى المتوسط 3000 كلم والقادرة على حمل رؤوس نووية. ومع تقدم عمر هذه الصواريخ فإن بكين مهتمة بصواريخ جديدة متطورة من نفس الفصيلة وهي سي إس إس –5 وسي إس إس –6 وخلال زيارة الملك عبدالله للصين وقع البلدان اتفاقية تتعلق بالتعاون في مجال الطاقة والتي تنص على زيادة التعاون والاستثمار المشترك في النفط والغاز الطبيعي والمعادن. كما وقعت اتفاقيات أخرى في الاقتصاد والتجارة والتعاون التقني واتفاقية تجنب الضرائب المزدوجة وأخرى في التعاون التدريبي المهني وقرض لتطوير مدينة أكسو الصينية من بنك التطوير السعودي. كما دعا الملك عبدالله

إذا أخذت الولايات المتحدة في الموضوع فإن الصورة كلها ستصبح أكثر تعقيداً. فالولايات المتحدة تنظر للصين على أنها الخطر المحتمل لسيادتها العالمية في الوقت الذي تساعد فيه الهند على البروز كلاعب عالمي ...

المستثمرين الصينيين للاستثمار في بلده الذي يشهد سلسلة إصلاحات اقتصادية وخصوصاً في تخصيص الشركات التي تملكها الدولة، فالسعودية تعمل على تنويع مصادرها الاقتصادية بعد أن ثبت أن الاعتماد على مصدر واحد غير مجد.

السعودية والهند والمصالح المشتركة: كانت المحطة الثانية للملك السعودي في جولته الآسيوية بعد الصين هي دولة الهند وهي بلد آخر يبرز على أنه قوة آسيوية أخرى حيث دعي الملك عبدالله ليكون ضيف الشرف الأول في احتفال الهند بيومه الجمهوري في 26 يناير. وقد كانت هذه الزيارة هي الزيارة الثانية لعاهل سعودي للهند حيث كانت الأخيرة في عام 1955م فقد تسببت الحرب الباردة في منع البلدين من تطوير علاقاتهما. وبما أن حاجز الحرب الباردة قد اختفى فإن البلدين حاولا أن يبنيا علاقات ثنائية معتمدين على عدد من العوامل البناءة. فعلى سبيل المثال: تشكل الهند موطناً لثاني أكبر جالية مسلمة في العالم والسعودية تضم أهم المقدسات الإسلامية "مكة والمدينة" بالنسبة للمسلمين الهنود. كما أن الجالية الهندية العاملة في السعودية تبلغ مليون ونصف وهي أكبر جالية تعمل في السعودية، وهذا العامل بحد ذاته يحتم على البلدين التعامل مع بعضهما بشكل أعمق، لكن عدداً من العوامل الأخرى لعبت دوراً في تشكيل هذه العلاقة.

المصـــــدر : الوطن السعودية
التـــاريخ : 05-03-2006 العـــدد : 1983
الصفحـات : 24 المسلسل : 153

فبالنسبة للهند فإن موضوع كسب دولة إسلامية تستطيع أن تلعب وزناً معادلاً لباكستان في العالم الإسلامي هو أمر ذو أهمية عالية. فقد حاولت الهند أن تبني علاقات موثقة مع إيران لكن المحاولات الهندية لم تنجح وصادفها توتر في السنوات الماضية، وقد ملأت السعودية تلك الفجوة. فقد وافقت الرياض على دعم الطلب الهندي بمنحها وضع المراقب في تنظيم المؤتمرات الإسلامية، كما أن السعودية قد دعمت التحركات الهندية الرامية إلى تخفيض التوتر في كشمير، والأهم من كل ذلك أن كلا البلدين "السعودية والهند" غير متفائلين إطلاقاً بامتلاك إيران لأسلحة نووية.

موضوع الإرهاب أيضاً ساهم في ارتباط الدولتين حيث إن كليهما يواجه خطر محنة محلية إذا لم يتم التحكم في المتشددين الإسلاميين وتهميشهم. وقد وقعت السعودية والهند مذكرة تفاهم في التعامل مع الإرهاب خارج الحدود، وعمليات العالم السفلي المدمرة خلال زيارة الملك عبدالله للهند.

على أي حال – كما هو الحال مع العلاقات السعودية مع الصين – فإن الطاقة هي القوة المحركة للعلاقة السعودية مع الهند، فقد برزت الهند كأكبر رابع وجهة للسعودية لتصدير النفط وتعد الرياض أكبر مورد للنفط للهند. والهند – شأنها شأن الصين – تشكل دبلوماسيتها لخدمة حاجاتها من الطاقة كما أن اقتصادها المزدهر يحتاج إلى إمدادات جديدة من النفط ليضمن استمرار نمائه. وقد قررت شركة الطاقة الهندية الخاصة ريلاينس أن تستثمر في مصفاة وفي مشروع بتروكيميائي في السعودية، وبالإضافة إلى شركة ريلاينس تخطط شركة النزيت والغاز الطبيعي المملوكة للحكومة الهندية لإشراك السعودية كشريك مناصف في مشروع مصفاة في ولاية أندرا براديش الهندية. وقد تسبب التوتر الحديث في العلاقات الهندية الإيرانية وقرار طهران بعدم الوفاء بالتزاماتها ببعض الإمدادات النفطية للهند بعد تصويت الهند ضد إيران في الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تنبيه الهند إلى ضرورة الحصول على ممدين متنوعين للنفط. وقد شهدت الزيارة الحديثة للملك السعودي للهند توقيع "بيان دلهي" الهندي السعودي الذي دعا إلى شراكة استراتيجية موسعة في قطاع الطاقة الهام، ودفع الشراكة الاقتصادية المرتبطة باستثمارات في قطاع البترول، بالإضافة إلى تكاليف الأيدي في التعامل مع مشكلة الإرهاب. وقد كان تركيز السعودية أيضاً على التعلم من دولة صناعية مثل الهند. وقد دعت السعودية الهند للمشاركة إما وحدها أو مع شركات سعودية للتقدم للعرض واكتشاف الغاز ومشاريع المصافي. والخلاصة، على الرغم من المحاولات السعودية الهندية لتعزيز علاقاتهما إلا أن هناك عوامل مختلفة يتوقع أن تلعب دور العائق في المستقبل. وأهم هذه العوامل هو التنافس الصيني – الهندي على الطاقة الذي يتجه نحو الظهور عاجلاً غير آجل. فطالما أن السعودية قادرة على التعامل مع الصين والهند دون الاصطدام بأي من مصالح البلدين، فإن بمقدور العلاقات الحالية أن تزدهر. لكن إذا استمرت الهند والصين في تنافسهما على مصادر الطاقة – كما فعلا في مناطق مختلفة من العالم – فإن السعودية ستجبر على القيام ببعض الخيارات المعقدة. وإذا أدخلت الولايات المتحدة في الموضوع فإن الصورة كلها ستصبح أكثر تعقيداً. فالولايات المتحدة تنظر للصين على أنها الخطر المحتمل لسيادتها العالمية في الوقت الذي تساعد فيه الهند على البروز كلاعب عالمي، ووفقاً لذلك فلنا أن نتصور أن الضغوط التي يتعين على السعودية العمل في ظلها ستصبح أكثر قوة.

أما الذي لا شك فيه فإن الزيارة الحديثة للملك عبدالله تؤكد على تنامي الأهمية الاقتصادية والاستراتيجية للصين والهند في النظام العالمي الجديد وعلى التأثير الكبير الذي يحدثه هذا النمو على طلب الطاقة العالمي وعلى السياسة.

---

* كاتب ومحلل في آسيا تايمز